



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

-بيان الجزائر-

خلال أشغال الدورة الخامسة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

تلقية سعادة السفيرة: فوزية مباركي

فيينا، 20 سبتمبر 2021

السيد الرئيس،

أود بداية أن أعرب لكم باسم وفد بلادي، وأصالة عن نفسي، عن تهادي الحارة لدولة الكويت على انتخاب سعادتكم رئيساً للدورة الخامسة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنعقد، للسنة الثانية على التوالي، في ظروف صحية استثنائية يمر بها العالم، وكلنا على ثقة بقدرتكم على تولى هذه المهمة بتميز واقتدار.

كما يرحب وفد بلادي بانضمام اتحاد "سانت كريستوفر ونيفيس" كعضو جديد في الوكالة. ولا يفوتني اسداء الشكر للسيد المدير العام، رفايل غروسي، ولأمانة الوكالة على التنظيم المحكم لأشغال هذه الدورة رغم الصعوبات والقيود المرتبطة بالظروف الصحية الاستثنائية التي نعيشها، ونجدد له دعم الجزائر لجهوده الحثيثة في تعزيز دور الوكالة خدمة للسلم والتنمية في العالم.

السيد الرئيس،

يتيح لنا انعقاد هذه الدورة استعراض التقدم الذي أحرزته الوكالة منذ الدورة الماضية والنظر في آفاق تعزيز التعاون الدولي لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعزيز مساهمة الطاقة الذرية في السلم والتنمية المستدامة. ويسرنا في هذا الشأن أن ننتهز هذه السانحة لنثمن الاختيار الحكيم للمدير العام لموضوع المنتدى العلمي لهذا السنة حول: "الاستعداد للأوبئة الحيوانية المنشأ" والذي يسلط الضوء على الدور الرئيسي للبحث والتقنيات العلمية في التكفل بالأمراض الحيوانية المنشأ واكتشافها المبكر.

كما يجدد وفد بلادي في هذا الصدد دعمه لمشروع المدير العام للوكالة "ZODIAC" الذي يشكل مبادرة رائدة لإنشاء إطار عالمي متكامل حول الكشف المبكر عن الأمراض الحيوانية المنشأ ومكافحتها. ويعبر أيضا عن دعمه لمبادرة المدير العام "NUTEC-PLASTIC" الرامية لاستغلال التقنيات والتكنولوجيا النووية في مكافحة التلوث عن طريق البلاستيك بما يعزز الدور المهم للوكالة في المحافظة على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما لا يفوتنا أن نعبر أيضا عن دعمنا للجهود المبذولة لتجسيد مشروع "ReNuAL II" والذي يهدف إلى تحديث مخابر الوكالة المتواجدة في "SEIBERSDORF" وتوسيعها بما يحقق التكفل الاحسن باحتياجات الدول الاعضاء في مجال التقنيات والتطبيقات النووية.

وقناعة منها بأن الطاقة النووية بديل مهم وموثوق للوقود الأحفوري قادر على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شرعت الجزائر في بناء استراتيجية وطنية منسجمة لإدماج الطاقة النووية في مزيج الطاقة الوطنية والعمل على تقوية النظام التشريعي والتنظيمي الوطني بما يتوافق مع متطلبات التكنولوجيا النووية والالتزامات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تؤكد الجزائر على أهمية برنامج التعاون الفني الذي تعمل على تجسيده مع الوكالة بما يسهم في تعزيز القدرات على أساس الاحتياجات والاولويات الوطنية. وفي هذا الصدد، يجدد وفد بلادي امتنانه لموظفي دائرة التعاون الفني على جهودهم الدؤوبة لضمان التنفيذ الفعال والمستمر للمشاريع المدرجة في هذا البرنامج رغم الصعوبات المتعددة المترتبة عن الظروف الصحية الاستثنائية.

كما لا يفوتني أن أعثم هذه السانحة لأعرب للوكالة عن امتنان الجزائر على المساهمة المقدمة للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19 والتي أخذت شكل معدات للكشف عن الفيروسات وتشخيصها وإمدادات أخرى لصالح ثلاث مؤسسات وطنية تتواجد في طليعة المؤسسات المعنية بمواجهة هذه الجائحة.

إن مثل هذا الدعم الطارئ الذي قدمته الوكالة للعديد من الدول الاعضاء، بدعم من المانحين، يشهد مرة أخرى على أن تعددية الأطراف، بالإضافة إلى كونها الإطار المميز لتعزيز السلم والأمن والتنمية المستدامة في العالم، يظل أداة فعالة لتعبئة التضامن الدولي خدمة للإنسانية.

وعلى الصعيد الإقليمي، يجدد وفد بلادي ارتياحه للأولوية التي تواصل الوكالة منحها لأفريقيا في مجالات حيوية متعددة كالأغذية والزراعة، والصحة وتطوير وإدارة المعارف النووية والأمان والمياه والبيئة، والطاقة والتقنيات النووية وأيضا من خلال برنامج "AFRA" الذي يمثل مساهمة معتبرة في تعزيز واستدامة التعاون الإقليمي والذي وافقت الجزائر مؤخرا على مراجعته وفتح الاتفاقية التي توّطره إلى أجل غير محدد.

كما تدعم الجزائر بقوة خطة عمل اللجنة الافريقية للطاقة النووية "AFCON" وتشجع تكثيف التعاون بينها وبين الوكالة واتفاقية "AFRA" بغية تطوير البرامج المتعلقة بالأمان والأمن

النوويين والضمانات. وفي هذا السياق، يسر وفد بلادي أن يعلن على أن الجزائر قد وضعت تحت تصرف اللجنة الافريقية للطاقة النووية "AFCONE" مركز تعاون إقليمي في مجال الضمانات النووية للدول الأطراف الناطقة بالفرنسية والعربية اضافة إلى مركز تعاون إقليمي في مجال الأمان والأمن النوويين، وهو ما يبرز بصدق تجسيد الجزائر لالتزامها بدعم الجهود المبذولة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، لا سيما الافريقية، واستعدادها الدائم لمواصلة إتاحة خبرتها وبنيتها التحتية الوطنية لصالح افريقيا.

السيد الرئيس،

وإذ تجدد الجزائر تمسكها بمهام الوكالة في إطار معاهدة منع الانتشار النووي فإنها تدعو إلى إيلاء أهمية أكبر لتحقيق التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة: تعزيز الاستخدامات السلمية، الأمان والأمن النوويين، والضمانات. كما ترحب الجزائر بالجهود المستمرة التي تبذلها الوكالة لتعزيز الأمان والأمن النوويين، وكذلك بالمساعدة التقنية المقدمة للبلدان النامية بغية تكوين المهارات وتعزيز البنية التحتية والحماية المادية للمنشآت والمواد النووية. وتجدد أيضا التزامها بالمساهمة، إلى جانب الدول الأعضاء في الوكالة، في معالجة المسائل المتعلقة بالأمن النووي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أما فيما يتعلق بالتكفل بمسألة الأمن النووي على الصعيد الوطني، تشير الجزائر إلى أن الاحكام الدولية المنظمة للأمن النووي، لا سيما اتفاقية الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، التي تعد الجزائر طرفا فيها، قد تم إدماج أحكامها في التشريعات والأنظمة الوطنية. وفي هذا الشأن، تؤكد الجزائر على أهمية مواصلة تعزيز عالمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها وتتطلع باهتمام إلى مؤتمرها العام المزمع انعقاده السنة القادمة.

ونظرا للأهمية الخاصة التي توليها الجزائر لمسألة أمن المصادر المشعة في ضوء المخاطر المحتملة المرتبطة بظهور تهديدات جديدة تشمل المواد والمصادر المشعة، فقد انتهت بلادي من إعداد خطة وطنية لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالأمن النووي كما وردت في خطة الدعم المتكامل للأمن النووي (INSSP) التي صادقت عليها الجزائر. كما تعمل على التحيين التقني والتنظيمي لمخطط الوقاية من حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية والاستعداد لها وكذا دعم وتنمية المهارات في ميدان الأمن النووي لا سيما من خلال تكوين الأفراد الذين ترتبط مهامهم بهذا المجال.

وإذ يشيد وفد بلادي بمخرجات المؤتمر الدولي للأمن النووي (ICONS) المنعقد بفيينا شهر فيفري 2020، بما في ذلك الإعلان الوزاري الذي يشكل مساهمة مهمة في خطة الأمن النووي للفترة 2022-2025، فإنه يتطلع لاجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها المنتظر انعقاده سنة 2022.

وبالنظر إلى أن المحافظة على الأمن النووي يقع ضمن مسؤولية الدولة، فقد أحرزت الجزائر تقدما كبيرا في تعزيز اطارها التشريعي والتنظيمي ذو الصلة لا سيما من خلال تجريم الاستخدام الخبيث للمواد المشعة وأعمال الإرهاب النووي إضافة إلى إصدار القانون المنظم للأنشطة النووية في جويلية 2019 والذي ينص بالخصوص على إنشاء سلطة وطنية للأمان والأمن النوويين والتي تم تجسيدها شهر أفريل المنصرم.

يضاف إلى هذا كله الالتزام المستمر للجزائر بمختلف التوصيات الواردة في مدونة قواعد السلوك للوكالة بشأن أمان وأمن المصادر المشعة والذي يتجلى بالخصوص من خلال تعزيز الرقابة التنظيمية على الحدود بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية المعنية.

السيد الرئيس،

تجدد الجزائر التأكيد على أن نظام الضمانات في الوكالة يشكل الإطار القانوني الأمثل الذي يكفل الامتثال التام للالتزامات عدم الانتشار ووسيلة فعالة وذات مصداقية لضمان مطابقة المرافق والأنشطة النووية بشكل كامل مع بنود معاهدة عدم الانتشار في هذا الخصوص.

وعليه، يجدر التذكير بأن الجزائر، وقبل انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جانفي 1995، قد أخضعت مفاعليها للأبحاث النووية إلى ضمانات الوكالة وأبرمت في مارس 1996 اتفاقية الضمانات الشاملة. كما أن توقيع الجزائر الطوعي في 13 فبراير 2018 على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة يؤكد حرصها على استكمال مسار الالتزام بالمعايير العالمية المعمول بها في مجال عدم الانتشار.

السيد الرئيس

تؤكد الجزائر مجددا على تمسكها بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأهمية دخولها حيز النفاذ في أقرب الآجال، اعتبارا لمساهمتها المنتظرة في تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال

توطيد مسار نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعليه، تنظم الجزائر بفعالية لجهود المجموعة الدولية الرامية إلى تعجيل دخول المعاهدة حيز النفاذ، لا سيما من خلال رئاستها المشتركة، إلى جانب فدرالية ألمانيا، لمسار البند XIV من المعاهدة الخاص بتسهيل دخولها حيز النفاذ خلال الفترة 2019-2021.

وتجسيدا لدعمها الراسخ لمسار إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية، على أساس الاتفاقيات الطوعية، بالنظر لمساهمتها الفعالة في توطيد السلم والأمن الإقليميين، تتواجد الجزائر في طليعة الدول الموقعة على معاهدة بليندابا (PELINDABA) المنشئة لمنطقة خالية من الاسلحة النووية في إفريقيا، وتسعى بكل جهد لتعزيز التعاون بين هذه الأخيرة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفي هذا السياق، يجدد وفد بلادي التأكيد على أهمية إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومخرجات مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاسيما قرار 1995، وذلك كتدبير مهم لبناء الثقة وإرساء السلام في المنطقة.